العدد (1972) السنة الثامنة - السبت (27) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

"حكومة ومعارضة".. الأخطاء القاتلة

عامر القيسي

سنخصص هذه الصفحة التي اسميناه "الشراكة" لمعالجة قضايا تشكيل الحكومة المقبلة، كما فعلنا قبل الانتخابات الأدارية بشهر عندما خصصنا هذه الصفحة نفسها لمتابعة الانتخابات قبل خوضها وكانت تحت اسم "انتخبوا وغيروا".

والذي شجعنا على اعادة الفكرة هو استفتاء أجراه مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام حول اداء الجريدة خلال عام، عندما تبين لنا من خلال اجابات المستبينين، ان ٤٨٪ قد ساعدتهم الصفحة على المشاركة في الانتخابات و اختيار مرشحهم للانتخابات.

ربما نستطيع ان نقدم بعض الافكار التي تساعد على المسير في الطريق الصحيح وتجاوز اخطاء التشكيل الحكومي السابق وادائه والآلية التي عرقلت عمل مجلس الوزراء ورئيسه المالكي، وهي الحالة التي اشتكى منها رئيس الوزراء وحمّل الكتل السياسية التي كانت تستخدم مواقعها الوزارية للضغط على المالكي لتحقيق بعض المكاسب، فكانت الانسحابات المتكررة التي عطّلت عمل الحكومة الى حد بعيد.

لقد كان قرار الوزير السابق هو قرار كتلته السياسية، وهي الحالة التي يتوجب على المالكي ان لا يرضاها في التشكيل الجديد واشتراطاته، لان قبوله بالوضعية السابقة لن توجد لنا حكومة افضل من سابقتها ولا اداء افضل من اللااداء السابق ايضا، اي اننا سنعيد نسخة بالكاربون من التجربة السابقة!!

ان معالجة هذه العقدة ليس من اختصاص المالكي فحسب بقدر اعتمادها على تفهم الكتل الاخرى للتوجهات الجديدة المفترضة في عمل الحكومة المقبلة واتساقها مع برامجها وعدم لعب الدور المزدوج "حكومة ومعارضة" أو كما يقال قدم هنا وقدم هناك.

ان المواطن ينتظر الكثير من الحكومة المقبلة، وهو حتى الآن قدم الكثير من اجل انجاح العملية السياسية، وهذا الامر ليس سرا ولا اكتشافا جديدا، فالوقائع اليومية اثبتت ان ما قدمه المواطن من تضحيات ووعي سياسي هو، بدون مبالغة، اضعاف ما قدمته و تمتعت به النخب السياسية، وبالتالي فان الكرة اليوم في ملعب هذه النخب، وهي امتحان حقيقي لمصداقيتها في العمل معا لتسهيل عملية تشكيل حكومة قوية وفعّالة وكفوءة قادرة على اختصار الزمن والتخفيف من معاناة المواطنين.

ليس هذا الخطأ الوحيد الذي وقعت فيه توافقات تشكيل حكومة المالكي السابقة، لكنه الخطأ الذي ولّد خلفه الكثير من الاخطاء، مثل الوكلاء وتحزبية الوزارات حسب "هوى" الوزير أو وكيله، ما انعكس حتى على علاقات الوزارات فيما بينها وبين الوزارات والمؤسسات الاعلامية وبينها وبين المؤسسة التشريعية في البلاد "مجلس النواب" كل ذلك جرى تحت خيمة التغطيات السياسية والحزبية والطائفية بل وحتى العشائرية، وهي الحالة التي افلت الكثير "تحت جناحها" من عقوبات تتعلق بالفساد المالي والاداري والاستهتار بالمال العام وسوء الإدارة، بل ان هذه الحالة عطّلت حتى الدور الرقابي لمجلس النواب على الحكومة، عندما جرى تسييس كل استضافات الوزراء في مجلس النواب وتحولت الجلسات الى اتهامات متبادلة بدل ان تكون مكاشفات شفافة لتجاوز الاخطاء ومحاسبة المقصرين.

الطريق الصحيح ليس معبدا لكن السير فيه افضل من اعادة آلية العمل السابقة والتخلص بكل سهولة من وجع الرأس!!

المالكي يباشر باتصالاته وحلفاؤه يراهنون على "حسن النية"

دولة القانون: أسماء جميع المرشحين على طاولتنا – العراقية: لم نسلم شيئا.. مازلنا ندرس

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

تضاربت الانباء بشأن تقديم الكتل السياسية لمرشيحها الى الملكف بتشكيل الوزارة، ففي الوقت الذي اكده ائتلاف دولة القانون، نفت العراقية تقديم اي مرشح لشغل اي منصب سياسي.

وباشر رئيس الوزراء المكلّف نوري المالكي اتصالاته مع الكتل السياسية لتشكيل حكومة جديدة وذلك بعد تكليف الرئيس جلال طالباني له رسمياً أمس الاول بتشكيل الحكومة الجديدة.

وطالب المالكي الكتل السياسية بتقديم ثلاثة مرشحين لكل منصب وزاري حتى يتسنى الاختيار بينهم.

وشدد التحالف الوطني على رغبة الجميع في الاشتراك بالحكومة التي سيشكلها المالكي في غضون شهر، معتبرا اي كلام حول عدم المشاركة هو من باب الدعاية الاعلامية، موضحا انه سيحصل على استحقاقه من الوزارات وفق ما حصل عليه من مقاعد خلال الانتخابات البرلمانية الاخيرة.

واكد النائب عن ائتلاف دولة القانون المنضوي تحت التحالف الوطني سعد المطلبي في حديث لـ"المدى" تقديم القوائم جميعها بما فيها القائمة العراقية لمرشحيها الى المكلف نوري المالكي، وان البحث فيها سيكون خلال هذه الايام لاختيار الشخصيات المناسبة.

وشدد المطلبي على وجود حسن نية التمسها الجميع من خلال عمل البرلمان في هذه الفترة تتمثل في توجه الجميع نحو تشكيل حكومة شراكة وطنية لا يغيب فيها احد.

المطلبي يقول بهذا الشأن: ان هنالك رؤيتين احداها تفاؤلية اما الاخرى فانها ستظهر عندما تتعقد الامور وإذا عملت بعض الاطراف على اعاقة تشكيل الحكومة فالاتجاه سيكون نحو تشكيل حكومة اغلبية.

اما بشأن تصريحات زعيم القائمة العراقية اياد علاوي الصحفية والتي توقع من خلالها عدم نجاح الحكومة المقبلة، اوضح المطلبي ان القائمة العراقية فيها قيادات عدة وان كان علاوي لا يرغب في ان يكون داخل الحكومة فهنالك خمسة تيارات تبغي المشاركة.

وذهب المطلبي الى ابعد من ذلك فقال حتى اذا انسحبت القائمة العراقية بأكملها من تشكيل الحكومة وهو امر مستبعد، فان التحالف الوطني يستطيع تشكيل حكومة اغلبية سياسية وبأغلبية مريحة، وان التأكيد على مشاركة العراقية هو نابع من ضرورة اشراك الجميع دون استثناء.

يشار الى ان اعضاء في التحالف الوطني ابدوا مخاوفهم من عدم جدية القائمة العراقية في التعاطي مع المكلف نوري المالكي، وعدم الجدية هذا ينبثق من تعطيل تقديم العراقية مرشحيها واستغلال عامل الوقت لسحب البساط من تحت التحالف وتحويل التكليف للقائمة الثانية.

عضو التحالف الوطني علي العلاق اشار في تصريح لـ"المدى" الى ضرورة ان يقتنع المكلف نوري المالكي بالمرشحين المقدمين له من قبل الكتل الفائزة، واذا ما تعطلت هذه الكتل في تقديم المرشحين فأن على المالكي الخروج وبصراحة الى الشعب ويقول لهم ان هنالك من لايرغب في استقرار البلد، وان حسن النية بين الكتل السياسية عامل مطلوب ولكن هذا لا يعني عدم توقع اسوء الامور وايجاد الحلول لكافة المشاكل اذا ما حدثت، رافضا الحديث عن ما سيقوم به التحالف حينها اذا ما عرقلت القائمة العراقية تشكيل الحكومة، مكتفيا بالقول "ان لكل حادث حديثاً".

ويؤكد التحالف الوطني ان الفترة الدستورية لتشكيل الحكومة كفيلة بدفع المالكي طاقم وزرائه الجدد دفعة واحدة لمجلس النواب لغرض التصويت عليهم ونيلهم الثقة، لان اغلب الكتل اتفقت على مبادرة بارزاني ونتائجها، كما ترغب بالاسراع بتشكيل الحكومة.

من جانبها ربطت القائمة العراقية نجاح حكومة المالكي بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، نافية الانباء التي تحدثت عن تقديمها لمرشيحها لشغل المناصب الوزارية، في الوقت الذي دعا فيه المالكي، الكتل السياسية إلى ترشيح الكفوئين والنزيهين للمناصب الوزارية، والتنسيق بين السلطات الثلاث لتشكيل حكومة قوية قادرة على النهوض بالبلاد.

نوري المالكي وخلال حفل تكليفه بتشكيل الحكومة شدد على ضرورة ان تعمل جميع الكتل السياسية من اجل تجاوز الخلافات وفتح صفحة جديدة من العلاقات تبنى على أساس التعاون، مبينا ان المهمة الأساسية التي يجب تجاوزها هي ليس تشكيل الحكومة إنما بناء الدولة ومؤسساته.

وزاد المالكي ان تحقيق الاستقرار الأمني هو القاعدة الأساسية لتحقيق التطور في ميادين الأعمار والبناء، مضيفا أن تحقيق الاستقرار الأمني مسؤولية الجميع.

وفي الصعيد السياسي ذاته اكدت عضو القائمة العراقية النائبة عالية نصيف وفي تصريح لـ"المدى" ان الاجتماعات داخل القائمة ما زالت مستمرة وان الحديث عن تقديم القائمة لمرشحيها هو امر عار عن الصحة، موضحة ان نقاشات بين الكتل السياسية تتركز على مقترحين اولها احتساب هيئة الرئاسة من ضمن النقاط والثاني ينطوي على عدم احتسابها.

يذكر ان القائمة العراقية لطالما طالبت بحقيبة الخارجية لتكون هي حصتها من الوزارات السيادية الثلاث، الخارجية والنفط والمالية، وتسعى القائمة ايضا وبحسب تصريحات لاعضائها للحصول على وزارات خدمية اخرى.

وبحسب سياسيين فان توزيع النقاط سيكون كالاتي كل ٢,٢٤ مقعد يساوي نقطة واحدة، وان الرئاسات الثلاث بقيمة ١٠ نقاط، ونائبيها بـ ٥ نقاط، اما الوزارات السيادية فقيمتها بـ ٣ نقاط والخدمية الاولى بنقطتين، والخدمية التي تليها ١,٥، ووزارات الدولة نقطة واحدة.

وبشأن تصريحات اياد علاوي والتي واجهت انتقادات من كتل سياسية عدة، قالت نصيف ان علاوي قام بتشخيص الاخطاء التي وقعت في الماضي وهو الان يعمل من اجل عدم تكرارها، وان الحل يكون من خلال اشتراك القائمة العراقية في القرار السياسي، وهو لن يكون دون تشكيل المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية وبالصيغة التي اتفقت عليها الكتل السياسية.

اما مسألة تشكيل الحكومة بعيدا عن القائمة العراقية التي هدد بها التحالف الوطني اذا ما اعاقت الاولى الحراك السياسي تقول نصيف: ان هذا الامر يعود الى شخص المكلف وهو المالكي لا للتصريحات الصحفية من قبل اعضاء التحالف الوطني، وان الاتفاق جرى على تشكيل حكومة الشراكة وان اي ابعاد للقائمة العراقية سيولد حكومة عرجاء وان حصلت على الاغلبية البرلمانية، وان وضع البلاد لا يسمح بمثل هذا النوع من الحكومات، مبينة ان مدى نجاح حكومة المالكي يرتبط وبشكل وثيق بتنفيذ الوعود والاتفاقات التي تم الاتفاق عليها في مبادرة بارزاني واهمها تشكيل المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية، كما يرتبط باختيار مرشحي التكنوقراط للتشكيل الوزارية المقبلة.

موسى يرحب بتكليف المالكي..

الجامعة العربية.. لهجة ايجابية جديدة مع العراق

□ بغداد/ وائل نعمة

رحبت جامعة الدول العربية بتكليف الرئيس جلال طالباني رسميا لنوري المالكي لتشكيل الحكومة.

واعربت الجامعة عن تطلعها لاستكمال الحكومة الجديدة من اجل تحقيق استقرار وامن العراق وتحقيق اماني الشعب العراقي.

وفي هذا الشأن اكد د.حميد فاضل استاذ العلوم السياسية "ان الترحيب العربي منتظر ومتوقع من قبل الجامعة العربية، لانها ادركت اهمية وجودها على الساحة العراقية".

واشار في اتصال مع (المدى) الى ان الجامعة العربية ادركت ان حكومة المالكي جاءت نتيجة انتخابات شعبية،وضمن اتفاقات وتوافقات بين الكتل السياسية الفائزة، سبقتها اتفاقات مع الدول الاقليمية ايضا، فقد رحبت دول عربية كثيرة باتفاق الكتل السياسية منها مصر وسوريا وغيرها.

ويعتقد فاضل ان الدول العربية والجامعة ادركت مؤخرا الخطأ الذي وقعت فيه خلال المرحلة السابقة بالابتعاد عن الوضع السياسي العراقي وشعرت الان باهمية وجودها على الساحة.

ويشدد فاضل على ان الجامعة العربية ستدعم هذا الترحيب بخطوات عملية ملموسة في الأيام المقبلة، في زيادة الدور العربي من خلال رفع التمثيل الدبلوماسي الى درجات متقدمة،وحضور الجامعة العربية الى بغداد عن طريق عقدها للقمة القادمة فيها سيكون من اكبر الخطوات الايجابية.

فيما اشار المحلل السياسي احمد الابيض الى ان الدول التي كانت متحفظة على نتائج الانتخابات العراقية الاخيرة اكتشفت خطأها.

واكد في حديث خص به (المدى) ان "الدول العربية والجامعة اصبحت مقتنعة بوجود شراكة وطنية في داخل البلاد وان الكتل السياسية الفائزة اضحت متفقة على تشكيل حكومة تمثل كل اطياف الشعب العراقي".

ويجد الابيض ان الدول العربية اصبحت مجبرة على احترام القرارات العراقية،لانها تأتي عن طريق الدستور وحسب الاستحقاقات الانتخابية.

فيما لفت المحلل السياسي حمزة الجليلي الى ان موقف الجامعة العربية قد يكون متقدما على موقف الدول العربية.

واشار في اتصال مع (المدى) الى ان التصريحات المستمرة التي يدلي بها عمرو موسى رئيس الجامعة العربية وبعض مساعديه كانت دائما تصب في مصلحة ترسيخ المصالحة الوطنية.

وينوه الجليلي الى ان الجامعة لم يكن لها موقف سلبي حول مايترتب عليه من نتائج الاتفاقات بين الكتل السياسية،فانها كانت ايجابية في التعامل مع اي حكومة تخرج عن طريق اتفاق وطني وتحظى بتأييد الشارع العراقي.

واستدل الابيض في كلامه بالموقف الايجابي للجامعة في تعاملها مع العراق من خلال اهتمامها وعزمها اجراء القمة العربية المقبلة على ارض بغداد،وان مراحل التنسيق اصبحت في نهايتها،خصوصا بعد ذهاب وفد امني الى مصر لوضع الترتيبات الامنية لعقد القمة.

بالمقابل يلفت الى وجود مشكلة تتلخص في ان الجامعة العربية لا تعكس دائما الموقف الجمعي للدول العربية،فهناك اختلافات في وجهات النظر بين الدول العربية تجاه الوضع في العراق،لكن يمكن التأكيد على ان موقف الجامعة العربية يعتبر مرادفا للموقف المصري،والذي كان خطوات ايجابية باتجاه الوضع العراقي في الاونة الاخيرة، وكانت مصر أولى الدول العربية التي ارسلت سفيرا الى العراق، والذي اختطف وقتل من قبل تنظيم القاعدة، ومن ثم اعادت وارسلت سفيرا اخر،وفتحت اكثر من قنصلية، بالاضافة الى الترحيب والاشارات الايجابية التي تلقتها الشخصيات السياسية العراقية حين قامت بزيارة القاهرة، فكانت زيارتا الرئيس طالباني والمالكي خرجتا بنتائج ايجابية.

وبشكل عام يعتقد الجليلي ان رغبة الدول العربية بالتعامل بايجابية مع الوضع العراقي جاءت نتيجة الواقع السياسي الذي افرز وضعا سياسيا اتفقت عليه كل الاطراف العراقية.

وكان قد اوضح السفير هشام يوسف رئيس مكتب الامين العام للجامعة في تصريح صحفي تعليقا على تكليف المالكي لولاية ثانية "ان الجامعة العربية ترحب بهذه الخطوة وتدعو رئيس الوزراء العراقي المكلف نوري المالكي إلى الإسراع بتشكيل الحكومة خلال المدة الدستورية المحددة وهي شهر واحد من اجل الخروج بالعراق من الصعوبات والتدهور الأمني الذي يمر به". والجدير بالذكر ان العراق باشر بالإعداد لاستضافة مؤتمر القمة العربية المزمع عقده في بغداد في شهر آذار من العام المقبل، والذي سيشكل خطوة أساسية في عودة البلاد إلى المجتمع العربي والدولي.

خارطة "مصاعب" تشكيل الحكومة في ٣٠ يوما

□ عن: هير الد تربيون

رشح الرئيس جلال طالباني رسميا رئيس الوزراء نوري المالكي لولاية ثانية يوم الخميس الماضي وهذا ما يمهله ٣٠ يوما لكي يقوم بتشكيل الحكومة وسط منافسات الكتل المنقسمة وكان الرئيس جلال طالباني قد رشح المالكي اولا حينما اجتمع البرلمان العراقي الجديد لأول مرة في جلسة عاصفة قبل اسبوعين لكنه اجل الترشيح رسميا حسب ما يتطلبه الدستور العراقي الى يوم الخميس لمنح المالكي الفرصة اللازمة من الوقت للمفاوضة بشان طلبات الكتل البرلمانية المتنافسة التي تريد المناصب القيادية.

وكان طالباني الذي تم اعادة انتخابه لولاية ثانية قد اعلن الترشيح في مراسيم تم نقلها عبر شاشات التلفاز في قصر السلام وقد حضر معظم زعماء كل الاطراف الرئيسية وقد دعا طالباني رئيس الوزراء الى تشكيل الحكومة الجديدة التي تمنى فيها ان تكون حكومة شراكة وطنية ولا تستثني احدا فيها. وكانت الانتخابات لأعضاء البرلمان الجدد البالغ عددهم ٣٢٥ قد عقدت في السابع آذار الماضي لكن التحديات القانونية والصراع السياسي أخرت النتائج اولا وثانيا اخرت انعقاد البرلمان خلال الصيف والخريف وحتى اذا استطاع المالكي ان يفي بموعد الثلاثين يوما وهو امر غير مؤكد لكن الاهمال المزمن في المواعيد القانونية للسياسة العراق يعني في كل الاحوال ان البلد سيمضي اكثر من تسعة اشهر في ظل حكومة انتقالية دون وجود مجلس تشريعي شغال والكثير من حاجات العراق المهمة بما فيها الخدمات الاساسية والاستثمار بقيت مهملة في ظل هذا المازق. المالكي الذي تم اختياره لأول مرة لمنصب رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٦ دعا في ملاحظاته الى الوحدة وحث القادة السياسيين معه للتغلب على نزاعات الماضي وبدء صفحة جديدة من التعاون في بناء البلاد. قائلا ان التحسن الأمني كان الانجاز الاعظم خلال فترة وزارته الاولى مؤكدا الحاجة الى دعم قوات الامن في مهمتهم الصعبة.

في ذات الوقت ظهر المالكي مدركا للاحباط العام المتزايد نتيجة الفشل في تحسن الخدمات الاساسية مثل الكهرباء قائلا "نحن نريد حكومة نشيطة ومؤهلة لتزويد شعبنا بالخدمات والتي تأخرت لوقت طويل".

ترشيح المالكي سيبدأ مرحلة أخرى من التنافس للسيطرة على الوزارات والمؤسسات فتحت بند الاتفاقية بين الكتل لترشيح المالكي لولاية ثانية خصص الزعماء البرلمانيون نقاطا لكل حزب اعتمادا على عدد المقاعد التي ربحها بالاضافة الى نقاط لكل منصب في الحكومة الجديدة لذلك فان المناصب الكبيرة في الوزارات التي تدعى وزارات سيادية مثل الخارجية والمالية والنفط والدفاع لديها نقاط اكبر من الوزارات الأخرى الخدمية مثل الصحة والزراعة. المسؤولون العراقيون والمحللون السياسيون بالاضافة الى تقارير وسائل الاعلام تصف العملية بكونها سوقا للسلطة والنفوذ والسيطرة على الميزانيات يقول ابراهيم الصميدعي وهو مرشح برلمان لم يتمكن من الفوز في مقابلة "الجميع يجري وراء السلطة ولا احد يهتم بالوزارات بحد ذاتها".

■ ترجمة: عمار كاظم محمد